إندونيسيا

الخطة الاستراتيجية القطرية (2017-2020)

مشروع

مشاورة غير رسمية

5 سبتمبر/أيلول 2016

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

موجز تنفيذي

أدّى النمو في الاقتصاد على مدى العقد الماضي إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع والفقر المدّقع إلى النصف. وأصبح من الممكن تحقيق الأمن الغذائي وتوفير تغذية محسّنة لجميع الإندونيسيين، خاصة إذا زادت قدرة الحكومة على معالجة سوء التغذية، والتكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ، والاستعداد للكوارث.

وتُعَدّ السيادة الغذائية والتغذية محور خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل (2015-2019). وتلتمس الحكومة دعم **البرنامج** لأولويتين من بين أولوياتها الخمس: تحسين التغذية وجودة الأغذية، والتخفيف من آثار الكوارث على الأمن الغذائي.

وتستند الخطة الاستراتيجية القطرية هذه (2017-2020)، والتي تحدّد دعم **البرنامج** المقترح لحكومة إندونيسيا، إلى استعراض استراتيجي للأمن الغذائي والتغذية أجراه معهد البحوث الوطنية، ويتضمّن تعليقات من الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء في التنمية. وقد أوصت الحكومة، والاستعراض الاستراتيجي، وتقييم الحافظة القطرية (2009-2013) بأن يتوقّف **البرنامج** عن عمليات توزيع الأغذية المباشرة، باستثناء الاستجابة لحالة الطوارئ من المستوى 3، وأن يركّز على إسداء المشورة السياسية، وتنمية القدرات، وتقاسم المعرفة لدعم استثمارات الحكومة في الأمن الغذائي، والتغذية، والاستعداد للطوارئ.

وبهدف تخفيض عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد إلى 11 مليون شخص، سوف تنفِّذ هذه الخطة الاستراتيجية القطرية أربعة أنشطة لتحقيق ثلاث حصائل استراتيجية.

الحصيلة الاستراتيجية 1: تخفيض انعدام الأمن الغذائي الشديد بنسبة 1 في المائة سنويا، وإعطاء الأولوية للناس والمناطق الأكثر تعرُّضاً باستخدام نَهج قائم على الأدلّة.

- النشاط 1: دعم الحكومة في جمع وتحليل بيانات عن الأمن الغذائي والتغذية من أجل برامج وسياسات مثلى (الهدف الاستراتيجي 3/النتيجة الاستراتيجية 1).

الحصيلة الاستراتيجية 2: زيادة نسبة المستهلكين الإندونيسيين الذين يحصلون على غذاء أكثر توازناً يمكّن إندونيسيا من تحقيق هدفها الخاص بالنمط الغذائي الوطني المرغوب، وهو 2.5 بحلول عام 2019.

- النشاط 2: تعزيز الأغذية المتوازنة لمعالجة نقص التغذية وزيادة الوزن.
- النشاط 3: تحسين الكفاءة والأثر التغذوي للبرامج الوطنية للحماية الاجتماعية.

الحصيلة الاستراتيجية 3: سيتم تحسين قدرة إندونيسيا اللوجستية في حالة الطوارئ من أجل الاستجابة للكوارث في الوقت المناسب وبطريقة منسَّقة.

- النشاط 4: تحسين الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها عن طريق إنشاء شبكة متكاملة من المراكز اللوجستية.

وسوف يعمل **البرنامج** مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة لتحقيق هذه الحصائل الاستراتيجية. وتُعَدّ الحكومة الشريك الرئيسي **للبرنامج**. وسيتولّى **البرنامج** أيضاً التعاون والتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومبادرة بيانات النبض العالمي التابعة للأمين العام للأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وشبكة تعزيز الأغذية، والمجتمع المدني المحلي والدولي، ومنظمات الإعلام، والوكالة الإنسانية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث التابع للولايات المتحدة الأمريكية.

وتتواءم هذه الخطة الاستراتيجية القطرية مع النتائج الاستراتيجية 1 و2 و4 في خطة **البرنامج** الاستراتيجية (2017-2021)، والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، والتغذّية المحسّنة، وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة). وقد صُمِّمت هذه الخطة وفقاً لإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وتتضمّن هذه الخطة الاستراتيجية القطرية (2017-2020) المؤشّر الجنساني 2أ.

التحليل القطري

السياق

1- تُعَد إندونيسيا بلداً متوسط الدخل من الشريحة الدنيا، ويبلغ تعداد سكانه 250 مليون نسمة. وتحتّل إندونيسيا المرتبة 110 من بين 188 بلداً في مؤشر التنمية البشرية لعام 2015، والمرتبة 57 من بين 104 بلدان في المؤشر العالمي للجوع لعام 2015. وقد حققت الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية بتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدّقِع والجوع إلى النصف بحلول عام 2015. وتتوقّع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تقشّي نقص التغذية سينخفض من 19.7 في المائة في الفترة 1990-1992 إلى 7.6 في المائة في الفترة 2014-2016. وتُعدّ معظم مؤشرات النمو الاقتصادي، والعمر المتوقّع، والتعليم إيجابية، ولكن سوء التغذية – وخاصة التقزّم – لا يزال منتشرا.

2- وفي الفترة 2000-2014، نما اقتصاد إندونيسيا بمتوسط 5.5 في المائة سنوياً ليصبح أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا؛ وارتفع التباين أيضاً كما يقاس بمعامِل جيني من 0.31 في عام 2003 إلى 0.41 في عام 2013. وفي عام 2014، كان 28 مليون شخص يعيشون في فقر. وانخفضت نسبة الناس الذين يعيشون في فقر من 18.2 في المائة في عام 2002 إلى 10.9 في المائة في عام 2014، ولكن معدّل الانخفاض تراجع من 7 في المائة في عام 2007 إلى 5 في المائة في عام 2013[1]. وانخفضت معدلات الفقر بين الأُسر المعيشية التي يعولها رجال بدرجة أسرع من تلك الأُسر المعيشية التي تعولها إناث.

3- وكان التقدُّم في التنمية البشرية أبطأ من التنمية الاقتصادية: ففي عام 2014، أُنفِق 1.1 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة، و 1.2 في المائة على الحماية الاجتماعية- أي أقل من بلدان أخرى في المنطقة. وكان ثُلث السكان لا يحصلون على مياه شرب مأمونة أو على الصرف الصحي[2].

4- وتقترب إندونيسيا من هدفها الخاص بالالتحاق بنسبة 100 في المائة في التعليم الابتدائي، مع التحاق 92 في المائة من الأولاد و 93 في المائة من الفتيات في عام 2012، ولكن لدى الفتيات معدلات انقطاع عن الدراسة أعلى بكثير من الأولاد، خاصة على مستوى التعليم الثانوي. وتشمل الأسباب الزواج المبكّر، والقيود المالية والثقافية. وفي المناطق الريفية النائية، لا يلتحق بالمدارس 6.8 مليون طفل، معظمهم في سن التعليم على المستوى الثانوي.

5- وتحتل إندونيسيا المرتبة 110 بين 155 بلداً في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.[3] وتؤثّر الوفيات النفاسية، وزواج الأطفال، وعدم التكافؤ في الحصول على الأصول الإنتاجية في الأمن الغذائي والتغذوي للنساء والرجال والأولاد والفتيات الأكثر تعرُّضا. ويجري تعزيز المساواة بين الجنسين، وتشمل تدابير تمكين المرأة تلك التي تتضمّنها الالتزامات الجديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6- وانخفض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من 1 مليار دولار أمريكي في عام 2009 إلى 53.3 مليون دولار أمريكي في عام 2013؛ واستقرت مِنح المساعدة الإنمائية الرسمية عند 1.4 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة. وتعمل الحكومة نحو تحقيق المزيد من الشراكات المتكافئة والشركاء في التنمية. وقد أفادت بأنها سوف تساهم بتمويل مناظِر في أنشطة تتصدّى لأولويات التنمية، وتبحث عن آلية قانونية لتقديم مساهمات مباشرة لبرامج الأمم المتحدة في إندونيسيا. وسوف يبحث استعراض منتصف المدة ما إذا كان **البرنامج** بحاجة لإعادة تقييم جدوى تواجده في هذا البلد.

الأمن الغذائي والتغذوي

7- انخفضت درجة إندونيسيا في المؤشر العالمي للجوع الخاص بالمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية من 25.3 في عام 2000 إلى 22.1 في عام 2015؛ وخفّضت ماليزيا، وتايلند، وفييت نام انعدام الأمن الغذائي بدرجة أسرع وبمستويات أقل.

---

[1] المكتب المركزي للإحصاء.

[2] Ministry of Health. 2014. Basic Health Survey, 2013. (*Riset Kesehatan Dasar (Riskesdas)* in Bahasa Indonesian); available at http://terbitan.litbang.depkes.go.id/penerbitan/index.php/blp/catalog/book/64.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام 2015. العمل من أجل التنمية البشرية. مذكرات إحاطة للبلدان بشأن تقرير التنمية البشرية لعام 2015. إندونيسيا. http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/IDN.pdf.

8- وفي عام 2015، تبيّن أن 58 منطقة ريفية من بين 398 منطقة معرّضة لانعدام الأمن الغذائي بدرجة عالية، ولكن الأمن الغذائي تحسّن بشكل عام في الفترة ما بين عامي 2009 و2015. وربما يتوقّف هذا النمو إذا لم يتم التصدّي لتحدّيات الحصول على الغذاء، وسوء التغذية، والتعرُّض للأخطار المتعلقة بالمناخ.

الحصول على الغذاء

9- تسعى إندونيسيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الأرز، والحنطة، وفول الصويا، والأبقار، والسكر. وتُبذَل الجهود لزيادة الإنتاج، ولكن ظاهرة النينيو الأخيرة أوضحت أن الزراعة وسبُل كسب العيش لا زالت معرّضة للطقس الوخيم. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من السكان الفقراء لا يمكنهم الحصول على أغذية مغذّية ومتنوعة.

10- ويؤدّي الفقر وأسعار الأغذية المتقلبة إلى عرقلة الحصول على الأغذية، خاصة في المناطق النائية. ويشتري معظم الإندونيسيين أغذيتهم من الأسواق، بمن فيهم 60 في المائة من مزارعي الكفاف. وتبيَّن من دراسة مقارنة أجرتها وزارة الصحة في عام 2013 عن تكلفة المأكولات المغذية أن 25 في المائة من الأسر المعيشية في منطقة تيمور تينغا سلاطان يمكنها تلبية احتياجاتها التغذوية، مقابل 80 في المائة في منطقة سورابايا شرقي جاوه.

11- وعلى مدى العقد الماضي، انخفضت نسبة الدخل الذي يُنفَق على الأغذية، ولكن زادت النفقات على الأغذية المجهّزة، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة للقطاع الخاص في الأمن الغذائي والتغذية، من منتجي الأغذية المحلية إلى الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات. ويُعزى الاتجاه إلى استهلاك الأغذية المجهّزة بصورة جزئية إلى زيادة التحضُّر ومشاركة المرأة في قوة العمل، وهو أحد عوامل الزيادة السريعة في نسبة زيادة الوزن والسمنة بين السكان. ويتنوّع الاستهلاك الغذائي ببطء: فقد ارتفعت درجة تنوُّع الأغذية الوطنية من 75.7 في عام 2009 إلى 81.4 في عام 2013.

التغذية

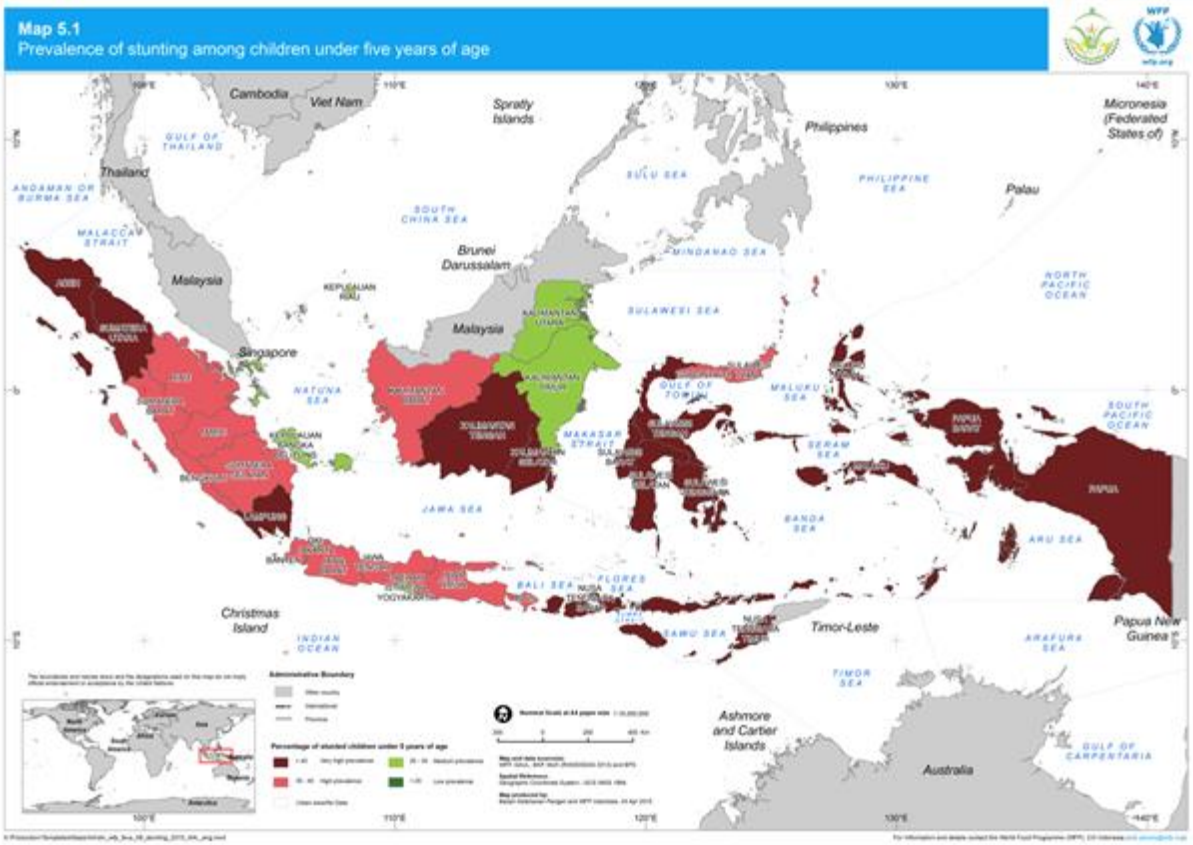

12- كشف الاستقصاء الصحي الأساسي عام 2013 عن أزمة تغذوية: فقد زاد انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة من 18.4 في المائة في عام 2007 إلى 19.6 في المائة في عام 2013؛ وارتفعت الإصابة بالتقزُّم من 36.8 في المائة إلى 37.2 في المائة خلال

نفس الفترة – وبنسبة 36.2 في المائة بالنسبة للفتيات و38.1 في المائة بالنسبة للأولاد. وانخفضت الإصابة بالهزال من 13.6 في المائة في عام 2007 إلى 12.1 في المائة في عام 2013- وبنسبة 13.3 في المائة للأولاد، و 11.5 في المائة للفتيات – ولكنها لا تزال خطيرة وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. وفي الوقت نفسه، يعاني 12 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من زيادة الوزن، وزادت نسبة السكان فوق سن الخامسة عشرة والذين كانوا يعانون من زيادة الوزن أو السمنة بشكل حاد من 18.8 في المائة إلى 26.6 في المائة. وكان قرابة ربع النساء في سن الإنجاب مصابات بفقر الدم.

13- وتنتشر سوء التغذية في كل مكان، ولكن تصل إلى أسوأ حالاتها في مناطق تعاني من قصور في البنية التحتية، والوصول إلى المدارس، والأسواق، والمستشفيات. وتوجَد أعلى معدلات لسوء التغذية بين الأُسر المعيشية التي تعتمد على زراعة الكفاف أو تعيش في أحياء فقيرة ذات مرافق صرف صحي هزيلة.

14- وأفاد الاستقصاء الصحي الأساسي عام 2013 بأن معدلات التقزُّم بلغت 29 في المائة حتى بين أغنى الفئات. وينتشر نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة في جميع فئات الدخل. وقد زادت الإصابة بزيادة الوزن والسمنة بين البالغين بالنسبة لجميع فئات الدخل.

إنتاجية صغار المزارعين ودخولهم، ونُظم الأغذية المستدامة

15- تُعَدّ الزراعة الحرفة الرئيسية لنسبة 39 في المائة من السكان العاملين، ولكن نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 24 في المائة في عام 1980 إلى 14.4 في المائة في عام 2012.

16- ويتركّز الفقر في المناطق الريفية: فيعيش 14.3 في المائة من السكان الريفيين دون خط الفقر مقابل 8.3 في المائة من سكان المناطق الحضرية. ويعيش الملايين من صغار المزارعين، والعمال الزراعيين، وصائدي الأسماك بمعزل عن خدمات الإرشاد الزراعي، والأسواق، والخدمات المالية. وتُعَدّ المرأة أكثر عرضة للفقر نتيجة للفوارق بين الجنسين في توزيع الدخل، والحصول على القروض، والسيطرة على الملكية والموارد الطبيعية، والحصول على سُبل كسب العيش.

17- وكثيراً ما تتعطل نُظم الأغذية في إندونيسيا بسبب الكوارث الطبيعية. فقد شهد هذا البلد كارثة كبيرة في المتوسط كل شهر منذ موجات التسونامي عام 2004، بما في ذلك الزلازل، والثورات البركانية، وموجات التسونامي؛ وزاد تغيُّر المناخ من أخطار الفيضانات، والانهيارات الأرضية، وحالات الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر. ومنذ عام 2009، أفادت خريطة الطريق القطاعية الخاصة بتغيُّر المناخ بأن تغيُّر المناخ يمكن أن يؤدّي إلى تخفيض غلاّت الأرز بنسبة 20 في المائة، والذرة بنسبة 13.6 في المائة، وفول الصويا بنسبة 12.4 في المائة، وقصب السكر بنسبة 7.6 في المائة. وقد استجابت الحكومة بصورة جيدة لهذه التحدّيات، ولكنها تهدف إلى مواصلة تعزيز استعدادها للكوارث والاستجابة لها من أجل تدنية تأثيرها على الأمن الغذائي والتنمية.

18- وانخفضت الأراضي الزراعية بنسبة 1 في المائة في الفترة ما بين 2008 و2012، وذلك بصورة أساسية عن طريق تحويل أراضي المحاصيل الزراعية إلى أراضٍ لغير الأغراض الغذائية أو الزراعية. وبينما تُعدّ المياه وفيرة، إلاّ أن مناطق كثيرة معرّضة للجفاف، والافتقار إلى مياه الشرب.

الاستجابة والأُطر الحكومية

19- تركّز خطة التنمية الوطنية الطويلة الأجل (2005-2025) على التنمية، والاعتماد الذاتي، والعدل، والديمقراطية، والسلام، والوحدة. وتُنفَّذ الخطة عن طريق خطط إنمائية وطنية متوسطة الأجل تنسّق الأنشطة بين أصحاب المصلحة والهياكل الحكومية. وتركِّز خطة الفترة 2015-2019 على ما يلي: 1) التنمية البشرية، بما في ذلك التغذية؛ 2) وتنمية القطاع الأوّلي، بما في ذلك السيادة الغذائية؛ 3) والتخفيف من وطأة الفقر وتنمية المناطق النائية. ولتحقيق السيادة الغذائية، تهدف الحكومة إلى تحقيق ما يلي: 1) تعزيز الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاج؛ 2) واستقرار الأسعار؛ 3) وتحسين نوعية الاستهلاك الغذائي والتغذية عن طريق تشجيع الأغذية المتوازنة؛ 4) والتخفيف من آثار الكوارث على الأمن الغذائي؛ 5) وتحسين رفاه المزارعين.

20- ويضفي قانون الأغذية الطابع المؤسسي على الحق في الغذاء والتزام الدولة بتوفير أغذية كافية، ومأمونة، ومتوازنة غذائياً لجميع الناس في جميع الأوقات. ويرسي قانون إدارة الكوارث في عام 2007 الحق في المساعدة مثل الغذاء، والصحة، والمياه، والصرف الصحي في حالة الكوارث. وأطلق مرسوم جمهوري عام 2013 حركة تعزيز الأغذية وفرقة عمل لأصحاب المصلحة العديدين من 13 وزارة.

ويدعم **البرنامج** هذا الجهد بنشاط مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية.

21- وتركِّز سياسات الأمن الغذائي على إنتاج الأغذية حتى يتمكّن هذا البلد من تحقيق الاكتفاء الذاتي. وتساعد الوكالة العامة للوجستيات على تثبيت أسعار الأرز، والتي تُعَدّ أعلى بنسبة 80 في المائة تقريباً من الأسعار الدولية، وتوزيع الأرز المدعوم على الفقراء. وتساعد قيود الاستيراد أيضاً على تنظيم الإمدادات. وهناك اعتراف متزايد بالتنوُّع الغذائي بوصفه مهماً للصحة والتغذية، ولكن السياسات لا تزال تركِّز في معظمها على إنتاج الأغذية الأساسية.

22- وتُعَد الحماية الاجتماعية من بين أولويات التنمية الحكومية. وتشمل خطط المساعدة الاجتماعية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية ما يلي:

- برنامج تسليم الأرز المدعوم، والذي يدعم 15.5 مليون أسرة معيشية لشراء 15 كيلوغراماً من الأرز المدعوم شهرياً لتمكينها من إنفاق المال على ضرورات أخرى؛
- وبرنامج أمل الأسرة، الذي يوفِّر تحويلات نقدية مشروطة تستند إلى حالة الأسر المعيشية بغية التخفيف من وطأة الفقر، وتحسين حصائل الصحة والتعليم؛ وتجري زيادة التغطية عن مستوى عام 2014، وهو 3.2 مليون شخص؛
- وبرنامج التغذية الوطنية لأطفال المدارس، ويُعاد إدخاله حالياً بالتعاون مع منظمات من قبيل **البرنامج**، وبتمويل من الحكومات المحلية والحكومة الوطنية؛
- و**البرنامج** الوطني لتمكين المجتمعات المحلية، والذي يزوّد المجتمعات الفقيرة وجماعات الصيد والزراعة بالمِنح اللازمة للمشروعات؛
- وبرنامج الحدائق الغذائية المنزلية المستدامة، والذي يسعى إلى زيادة إنتاج الخضروات وتحسين التنوُّع الغذائي، ليصل إلى مليون شخص؛
- و**البرنامج** القروي لبناء الصمود الغذائي، والذي يستهدف مناطق معرّضة لانعدام الأمن الغذائي، ويوفِّر خيارات بديلة لسُبل كسب العيش؛ ويسعى للوصول إلى 000 4 قرية.

23- ويتولّى مجلس الأمن الغذائي برئاسة رئيس الجمهورية مهمة الأمن الغذائي والتغذوي: فيقدِّم المشورة بشأن السياسات التي تنظّم إمداد الأغذية وتوزيعها، واحتياطيات الأغذية، والتنوّع الغذائي، وجودة الأغذية. وتقع مسؤولية الإدارة التنفيذية على وزارة الزراعة ووكالة الأمن الغذائي.

استجابات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين

24- يركِّز إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية للفترة 2016-2020 على ما يلي: 1) تخفيض الفقر، والتنمية المستدامة المتكافئة، وسُبل كسب العيش، والعمل اللائق؛ 2) والحصول بالتساوي على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية؛ 3) والاستدامة البيئية وتعزيز الصمود في مواجهة الصدمات؛ 4) والحوكمة المحسّنة واللجوء للعدالة على قدم المساواة.

25- ويتواءم إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية مع خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل، وسوف يقدِّم المشورة السياسية بناءً على طلب الحكومة، وتنمية القدرات، وتقاسم المعرفة. وسيتوقف تقديم المساعدة الغذائية المباشرة ما لم تكن مطلوبة لحالة طوارئ إنسانية واسعة النطاق.

26- وتشمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تنشط في مجال الأمن الغذائي والتغذية منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية؛ ويتواءم عمل هذه المنظمات مع إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وتتعلّق حوافظ البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي بالزراعة، والتنمية الريفية، والتغذية.

27- ويتعاون مكتب **البرنامج** في إندونيسيا وينسِّق مع اليونيسف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية. وقد ناقش مكتب **البرنامج** في إندونيسيا أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة مع هذه المنظمات بالتفصيل ضماناً للتكامل.

مساهمة البرنامج في الاستجابة الوطنية والدروس المستفادة

28- وقد عمل **البرنامج** في إندونيسيا منذ عام 1964. وركز **البرنامج** القطري 200245 (2012-2015) على تنمية القدرات الوطنية في المجالات التالية: 1) رسم خرائط انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع ورصدها وتحليلها؛ 2) والحدّ من أخطار الكوارث والتكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ؛ 3) وتخفيض نقص التغذية. ووضع **البرنامج** نماذج للوجبات المدرسية ومنتجات تغذية الأم والطفل، وقدَّم المساعدة التقنية، ونقل المعرفة وتنمية القدرات بالنسبة للتدخلات في مجالات انعدام الأمن الغذائي.

29- وتشمل الدروس المستفادة من البرنامج القطري 200245 الحاجة إلى:

- التشاور، والدخول في شراكات، والتواؤم مع سياسات البرامج الحكومية؛
- وتخصيص الموارد الشحيحة لأنشطة تُحسّن القدرات المؤسسية؛
- والتكيُّف مع الاحتياجات المتغيّرة للحكومة والشركاء؛
- والتماس شراكات مع الحكومات والقطاع الخاص لتحقيق أهداف مشتركة، وتحسين فعالية وكفاءة الاستجابات.

30- وقد تعطّل البرنامج القطري 200245 بسبب قصور التمويل: فقد تم تسليم 40 في المائة فقط من الميزانية المخططة، وكانت لذلك آثار سلبية على أعداد المستفيدين، وعلى تنفيذ البرامج، وعلى سمعة **البرنامج**.

31- وقد أوصى تقييم حافظة قطرية لعمليات **البرنامج** في الفترة ما بين عامي 2009 و2013، واستراتيجيته القطرية للفترة 2012-2015، بأن يركّز المكتب القطري على وضع استراتيجيات مستندة إلى أدلة يمكن تعزيزها عن طريق كيانات القطاعين العام والخاص. وأوصى التقييم أيضاً بعدم استمرار عمليات التوزيع المباشر للأغذية إلاّ بالنسبة لحالة طوارئ من المستوى 3.

32- ولا تختلف هذه الخطة الاستراتيجية القطرية بدرجة كبيرة عن البرنامج القطري 200914 (2016-2020) التي اعتمدها المجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2016. وقد استند البرنامج القطري إلى استعراض استراتيجي دقيق للأمن الغذائي والتغذية في إندونيسيا، بغية اعتماد حافظة استراتيجية بدرجة أكبر لدعم خطة التنمية الحكومية. وسوف تحلّ هذه الخطة الاستراتيجية القطرية محل البرنامج القطري 200914[4] تمشياً مع السياسة بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية[5] والهيكل المالي على النحو الموضّح في الورقة بشأن استعراض الإطار المالي.[6]

تحليل فجوة

33- حدَّد الاستعراض الاستراتيجي عام 2014 للأمن الغذائي والتغذية في إندونيسيا، والذي بدأه **البرنامج** وأجراه معهد SMERU للبحوث، سبع فجوات ينبغي التصدّي لها:

1) عدم التواؤم بين تصميم السياسات والبرامج والذي أدّى إلى التنافس على موارد محدودة وتخفيض الفعالية. وعلى سبيل المثال، فإن سياسات وبرامج الاكتفاء الذاتي في الأغذية ركَّزت على زيادة إنتاج الأغذية الأساسية دون أن تتناول التنوّع الغذائي والتغذية؛ وركّزت سياسة التغذية على الخدمات الصحية دون الإشارة إلى الأغذية.

2) والتغطية الجغرافية المحدودة للتدخُّلات: فميزانيات الأمن الغذائي والتغذوي تتولاها وزارات الزراعة، والشؤون الاجتماعية، والصحة، ووكالة إدارة الكوارث الطبيعية. وفي الفترة ما بين عامي 2010 و2013، استأثرت الميزانية المقدّرة والمخصصة للأمن

(4) WFP/EB.1/2016/6/2.

(5) WFP/EB.2/2016/x-x/x.

(6) WFP/EB.2/2016/x-x/x.

الغذائي والتغذية بنسبة 1.75 في المائة فقط من الميزانية الوطنية، مع ما ترتّب على ذلك من تحديد للتغطية؛ ولا تزال برامج كثيرة في مرحلة التجربة أو لم تُنفَّذ بصورة متوازنة.

3) الفُرص الضائعة لمعالجة التغذية. فكان في استطاعة برامج الحماية الاجتماعية الوطنية أن تساعد على تحسين آثار التغذية، ولكن هذا الجانب لم يُستغَل بالقدر الكافي. فكان يمكن لبرنامجي راسكين وأمل الأسرة أن يحسّنا في نفس الوقت فُرص حصول الأُسر المعيشية على الأغذية والخدمات الاجتماعية لو أنهما كانا يراعيان التغذية بدرجة أكبر.

4) وكانت لدى موظفي الحكومة، وعمال الإرشاد، والجمهور معرفة محدودة عن الأمن الغذائي وسوء التغذية، وخاصة عن التقزُّم. فقلة عدد الموظفين المخصصين، وعدم كفاية التدريب ومهارات الاتصال تعرقلان تحقيق الأهداف.

5) وضَعف آليات الرصد والتقييم التي تركّز على الإبلاغ الإداري ونادراً ما تقيس التأثيرات أو تحسِّن تنفيذ البرامج.

6) وضَعف الترتيبات المؤسسية: لا توجد قاعدة مؤسسية فعّالة للأمن الغذائي والتغذوي تعالج حالات التوافر، والحصول، والاستخدام على نطاق القطاعات والكيانات الإدارية، ولذلك يصعب إخضاع المؤسسات والقادة للمساءلة.

7) وعدم كفاية التركيز على تغيير السلوك والثقافة. فالاتصالات غير ملائمة: وغالباً ما يفتقد موظفو الحكومة إلى المعرفة عن الأمن الغذائي وسوء التغذية، ولا يفهمون ذلك إلى من حيث إنتاج الأرز؛ وتحصل المجتمعات المحلية والمستفيدون على معلومات غير كافية، ولم تؤدّ حملات التوعية والتدريب إلى تغيير سلوكهم. ولم تُستخدَم وسائل الإعلام بالقدر الكافي من أجل توجيه رسائل عن الأغذية والتغذية.

34- وأوصى الاستعراض الاستراتيجي بالاستثمار في المؤسسات، وتحسين تصميم البرامج وتنفيذها، وتعزيز الثقافة الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية. واقتَرح الاستعراض ستة تدابير متوسطة الأجل:

1) إنشاء مؤسسات على المستويين المركزي والمحلي لديها تفويض يتعلّق بالأمن الغذائي والتغذوي، وإنفاذ المساءلة؛

2) وزيادة ميزانية الأمن الغذائي والتغذية، وتحسين كمية ونوعية مقدّمي الخدمات؛

3) وجعل شبكات الأمن الاجتماعي والاستجابة للكوارث والاستعداد لها مراعية للتغذية، وتحسين الاستهداف والكفاءة؛

4) وإعطاء الأولوية للمناطق المعرّضة ووضع برامج للتخفيف الفوري من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي؛

5) وتشجيع إذكاء الوعي والثقافة على نطاق جميع قطاعات المجتمع؛

6) وإنشاء نظام تتعاون فيه المجتمعات المحلية والجمهور ومنظمات القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات مشتركة.

التوجُّه الاستراتيجي للبرنامج في إندونيسيا، 2017-2020

35- تستند هذه الخطة الاستراتيجية القطرية إلى الاستعراض الاستراتيجي، والمشاورات مع الشركاء الحكوميين، والدروس المستفادة من تقييم البرامج القطرية. ووفقاً للتوصيات المقدّمة من هذه الجهات، سوف يتم إدراج المشورة السياسية **للبرنامج**، وتنمية القدرات، وتقاسم المعرفة في الهياكل الحكومية لتحقيق حصائل مستدامة.

36- وسوف تستمر الخطة الاستراتيجية القطرية في الفترة من 2017 إلى 2020 للتواؤم مع خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل وإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية 2016-2020[7]

[7] لم تُستكمَل خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة 2015-2019 إلاّ بعد إقرارها من جانب البرلمان في الربع الأول من عام 2015. ولأن الاستراتيجيات والبرامج القطرية للأمم المتحدة مستمدة من الخطة، فإنه يوجد فاصل زمني بين السنة التي تبدأ فيها الخطة والموافقة على وثائق الأمم المتحدة بشأن المساعدة.

الاتجاه، والتركيز والتأثيرات المقصودة

37- سيدعم **البرنامج** هدف الحكومة لتحقيق السيادة الغذائية وتخفيض حدّة انعدام الأمن الغذائي بنسبة 1 في المائة سنويا. وسوف تقوم برامجه الخاصة بالأمن الغذائي المستندة إلى الأدلة بتحديد أولويات السكان والأماكن الأكثر تعرُّضا، وسوف تتصدّى حملات الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية والاتصالات لسوء التغذية، وسوف يخفّف الاستعداد للطوارئ من آثار الكوارث على الأمن الغذائي.

38- وسوف يدعم **البرنامج** أنشطة الحكومة المحدّدة الأولويات بالمشورة التقنية، وتنمية القدرات، والدعوة. وتعزّز هذه الخطة الاستراتيجية القطرية قاعدة الأدلة لتحديد أولويات الفئات المعرّضة لخطر انعدام الأمن الغذائي، وتصميم برامج مُثلى (الحصيلة الاستراتيجية 1)، واعتماد نُهُج مراعية للتغذية تجاه التنمية (الحصيلة الاستراتيجية 2)، وتعزيز استعداد الحكومة لحالات الطوارئ (الحصيلة الاستراتيجية3).

39- وعن طريق هذه الخطة الاستراتيجية القطرية، سيقدّم المكتب القطري الدعم للحكومة من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في خطة التنمية الوطنية متوسطة الأجل للفترة 2015-2019، وأهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 2: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، والتغذية المحسّنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.

40- وسوف تتضمّن الأنشطة المُدرَجة أدناه التحليل الجنساني، وعوامل التغذية، وأخطار الكوارث. وتمشياً مع الدروس المستفادة، والمشاورات، والتقييمات، سوف ينفِّذ **البرنامج** تنمية القدرات استناداً إلى تحليل أصحاب المصلحة. وسوف يستخدِم نهج **البرنامج** القطاع الخاص كشريك في برامج الأمن الغذائي والتغذية.

الحصيلة الاستراتيجية 1: تخفيض انعدام الأمن الغذائي الشديد بنسبة 1 في المائة سنويا، وإعطاء الأولوية للناس والمناطق الأكثر تعرُّضاً باستخدام نهج قائم على الأدلة

41- تلتمس الحكومة التعاون مع **البرنامج** بشأن التوجُّهَين السياسيين لخطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة 2015-2019، وهما التوجُّه 3) تحسين جودة الأغذية المستهلكة والتغذية عن طريق تشجيع الأغذية المتوازنة؛ والتوجُّه 4) تخفيف آثار الكوارث على الأمن الغذائي.

42- وسوف تساهم الحصيلة الاستراتيجية 1 في النتيجة الاستراتيجية 4 **للبرنامج** والغاية 2-4[8] للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بغية تحسين إيرادات وإنتاجية واستدامة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

النشاط 1: دعم الحكومة في جمع وتحليل البيانات عن الأمن الغذائي والتغذية من أجل سياسات وبرامج مُثلى

43- يتطلّب تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل من أجل الأمن الغذائي والتغذية مزيداً من القدرة التحليلية وعمليات دراسة التقدُّم. وكانت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها التابعة للمكتب الإقليمي ووكالة الأمن الغذائي تتعاونان منذ عام 2000 لتحسين تحليل البيانات على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات.

44- وسوف يساعد **البرنامج** وكالة الأمن الغذائي لتحسين رصدها لاتجاهات الأمن الغذائي وأسعار الأغذية وتعزيز نُظم الإنذار المبكّر. وسوف يزوّد مقرري السياسات بأدلة محدثة يتخذون على أساسها قرارات بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

45- وسوف يحسِّن هذا النشاط من قدرة الحكومة على إعداد تقرير عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وسوف يساعد على استنارة استهداف ورصد تدخُّلات **البرنامج**.

[8] ضمان وجود نُظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدّي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النُظم الإيكولوجية، وتعزّز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.

الحصيلة الاستراتيجية 2: زيادة نسبة المستهلكين الإندونيسيين الذين يحصلون على غذاء أكثر توازناً يمكّن إندونيسيا من تحقيق هدفها الخاص بالنمط الغذائي الوطني المرغوب، وهو 2.5 بحلول عام 2019.

46- وتهدف خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل إلى تخفيض نسبة الأطفال المتقزّمين دون سن الثانية من 32.9 إلى 28 في المائة بحلول عام 2019.

47- وقد طلبت وزارة التخطيط الإنمائي الوطني من **البرنامج** واليونيسف المساهمة في استكمال أمانة حركة تعزيز التغذية للتقارير السنوية عن الإجراءات المتخذة في كل ولاية لدعم الألف يوم الأولى من الحمل حتى سنّ الثانية.

48- وتساهم الحصيلة الاستراتيجية 2 في النتيجة الاستراتيجية 2 **للبرنامج** والغاية 2-2[9] للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل الأنشطة:

النشاط 2: تشجيع الأغذية المتوازنة لمعالجة نقص التغذية وزيادة الوزن

49- تقترن المعدلات العالية للهزال وهي 12 في المائة، والتقزُّم وهي 37 في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة[10] بزيادة الوزن والسمنة، وخاصة بين النساء. ويمكن أن يوجد هذا العبء المزدوج لسوء التغذية بين أفقر الفئات وأكثرها ثراءً، وهو ما يشير إلى أن السلوك يقوم بدور هام في الحالة التغذوية بالإضافة إلى الدخل، والحصول على الأغذية، والخدمات الصحية والصرف الصحي. وقد تبيّن من تقدير جنساني سريع أجراه **البرنامج** عام 2012 في ولاية نوزاتنغارا تيمور أن عدم المساواة بين الجنسين يترسّخ في قِيَم اجتماعية وفي الحياة اليومية. وتمارِس النساء سيطرة ضعيفة على الأصول وصُنع القرار داخل الأسر المعيشية، بما في ذلك على الأمن الغذائي والتغذية.

50- وتعطي خطة العمل الوطنية للأمن الغذائي والتغذية الأولوية للاستهلاك الغذائي، وتغيير السلوك، مع توجيه اهتمام خاص إلى الأغذية المحلية المتنوعة.

51- وقد أكّد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية من جديد أن "تمكين المستهلكين أمر ضروري عن طريق الإعلام والتثقيف المحسَّن والمستند إلى أدلّة عن الصحة والتغذية لاعتماد خيارات مستنيرة تتعلّق باستهلاك منتجات الأغذية من أجل ممارسات غذائية صحية"[11]. ومن بين التوصيات الثلاث عن الثقافة والمعلومات التغذوية: "القيام بحملات تسويق اجتماعي وبرامج إعلامية مناسبة حول تغيير نمط الحياة من أجل الترويج للنشاط البدني والتنوُّع الغذائي واستهلاك الأطعمة الغنية بالمغذيات الدقيقة، كالفاكهة والخضروات، بما في ذلك الأغذية المحلية التقليدية، وأخذ الجوانب الثقافية في الاعتبار، وتحسين تغذية الأطفال والأمهات، وممارسات الرعاية المناسبة، والرضاعة الطبيعية الكافية، والتغذية التكميلية، بحيث تكون جميعها موجَّهة ومكيّفة للجماهير وأصحاب المصلحة المختلفين في نظام التغذية"[12].

52- وأكّد الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية في إندونيسيا الحاجة إلى تغيير الموقف تجاه التغذية المتوازنة، ولاحظ أن **البرنامج** لديه ميزة مقارنة من حيث التعاون مع الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية. وسوف يعمل **البرنامج** مع وزارة الصحة، والشركاء في الأمم المتحدة وفي القطاع الخاص بشأن حملة لتشجيع استهلاك الأغذية المغذية المتوازنة لدى فئات مثل الفتيات المراهقات، والنساء، والرجال الذين يقومون بدور رئيسي في تغذية الأسرة.

---

[9] وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقُّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن.

[10] أرقام عام 2013.

[11] المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، 2014. الوثيقة الختامية للمؤتمر: إعلان روما عن التغذية. روما، منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. WHO.ICN2 2014/2.

[12] المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، 2014. الوثيقة الختامية للمؤتمر: إطار للعمل، والتوصية 21. روما، منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. WHO.ICN2 2014/3/Corr.1.

53- وسوف تستند الحملة إلى مبادئ توجيهية منقَّحة أصدرتها وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، ووجهتها لجنة ممثلي الحكومة، والأمم المتحدة، وشبكة أعمال حركة تعزيز التغذية، ووسائل الإعلام. وسوف تتم إدارة تضارب المصالح المحتملة عن طريق آليات توفّرها الحكومة وحركة تعزيز التغذية.

54- وسوف تكفل شركة لبحوث الأسواق توجيه رسائل مُثلى واختيار وسائل الإعلام لاستهداف مجموعات ديموغرافية معيّنة. وسوف توفِّر الدراية الفنية التسويقية المهنية نُهُجاً مستندة إلى أدلة لإحداث تغييرات في العادات الاستهلاكية. وسوف تجري الدعوة لنَهج مراعٍ للحساسيات الجنسانية واعتماد هذا النَهج. وسوف تستخدِم الحملة قنوات اتصال متعددة مثل وسائل التواصل الاجتماعي، وصناعة الترفيه، والجماعات النسائية والدينية لكي تكون التغذية المتوازنة جذّابة.

النشاط 3: تحسين كفاءة التأثير التغذوي لبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية

55- نظراً للحاجة التي أبرزها الاستعراض الاستراتيجي إلى برامج الحماية الاجتماعية من أجل تحسين الحالة التغذوية لمستفيديها، سوف يساعد **البرنامج** على تعزيز الفوائد التغذوية للبرنامج الوطني لتغذية أطفال المدارس وبرامج أخرى، على النحو الذي تحدده الحكومة. وفي عام 2015، قررت وزارتا التعليم والصحة تنشيط التغذية المدرسية، ودعت **البرنامج** لتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن تداول هذا البرنامج.

56- وجرّب البرنامج القطري 2012-2015 نموذجاً مبتكراً يسمّى "وجبات مدرسية تعتمد على أغذية محلية". وصُمِّمت مواصفات غذائية تناسِب الأفضليات المحلية، بإضافة مساحيق المغذّيات الدقيقة لعلاج حالات نقص الحديد والفيتامينات. وتم شراء أغذية من مزارعين محليين، مما يوفّر طلباً مضموناً على محاصيلهم وفرصاً لزيادة إنتاجياتهم. وشُجِّعَت المدارس على إنشاء حدائق مدرسية لزراعة الفاكهة والخضروات الغنية بالمغذّيات، وأُدرِجت الثقافة الصحية والتغذوية في برامج التدريس.

57- وسوف يدعو **البرنامج** إلى استراتيجية لتمكين مناطق انعدام الأمن الغذائي من اعتماد نهج الوجبات المدرسية المعتمدة على الأغذية المحلية، تعززه نُظم للرصد والإبلاغ. واعتماداً على النموذج الذي وضعته ولايتا نوزا تنغارا تيمور وبابوا، سوف يساعد **البرنامج** الحكومة على وضع برامج للوجبات المدرسية، ورصد الآثار على رفاه التلاميذ والأداء الأكاديمي، وعلى الاقتصادات المحلية.

58- وبناءً على تجربة اليونيسف، أعربت وزارة الشؤون الاجتماعية عن اهتمامها باستخدام خطط الحماية الاجتماعية مثل برنامج أمل الأسرة لتحسين الحصائل التغذوية لنحو 3.5 مليون أسرة معيشية تصل إليها.

59- ويزوّد برنامج راسكين، وهو بمثابة شبكة الأمان الاجتماعي الوحيدة القائمة على الأغذية، 15 مليون شخص من المعرّضين بكمية قدرها 15 كيلوغراماً من الأرز المدعوم شهرياً لدعم دخول الأسر المعيشية وتحسين فرص حصولها على أغذية مغذّية. وفي أعقاب مرسوم رئيس الجمهورية في يونيه/حزيران 2015 بإعادة تقييم برنامج راسكين، قد تعتمد الحكومة على خبرة **البرنامج** في الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية لتعظيم الاستهداف باستخدام خرائط الأمن الغذائي، وتلبية الاحتياجات التغذوية الخاصة للمستفيدين المعرّضين، مثلاً عن طريق إجراءات التقوية، وإجراءات أخرى لزيادة الوعي بالتنوع الغذائي والتغذية الصحية، والرعاية، والممارسات الصحية.

الحصيلة الاستراتيجية 3: سيتم تحسين القدرة اللوجستية لإندونيسيا في حالات الطوارئ من أجل الاستجابة للكوارث في الوقت المناسب وبطريقة منسَّقة

60- ونظراً لتزايد مخاطر الكوارث الطبيعية، عمّمت خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل الحدّ من أخطار الكوارث. وتعترف بالحاجة إلى التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ.

61- وتساهم الحصيلة الاستراتيجية 3 في الغاية 2-1[13] للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

النشاط 4: تحسين الاستعداد لحالات الطوارئ الوطنية ودون الوطنية والاستجابة لها عن طريق إنشاء شبكة متكاملة من المراكز اللوجستية في مواقع استراتيجية

[13] القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرُضَّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030.

62- بناءً على طلب اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث، سيقدِّم **البرنامج** المشورة بشأن تصميم ستة مراكز لوجستية وتحديد مواقعها كجزء من خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل، وسيوفِّر التدريب والدعم التقني لفرق الإدارة والفرق التقنية. وسوف يدعم الحكومة أيضاً في تصميم شبكات إمداد إنسانية استناداً إلى هذه المراكز، وتقديم المشورة بشأن إدارة المخازن، والتخزين المتنقّل، والكفاءات التشغيلية، والنقل. وسوف يساعد الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث ونظرائها على مستوى الولايات والمرافق لتقييم القدرات اللوجستية، وإنشاء نظام لجرد معدات الطوارئ وأصناف الإغاثة.

63- ونظراً لسوء الحالة التغذوية لكثير من السكان، يجب أن تضع الاستجابة للكوارث في اعتبارها الاحتياجات التغذوية لضمان استدامة الحصائل. ويمكن أن يتضمّن دعم **البرنامج** للحكومة تقديم المشورة بشأن كيفية ضمان إمكانية الحصول على أغذية مغذية أثناء حالات الطوارئ، لاستطلاع التحويلات الإلكترونية، أو التحويلات القائمة على النقد، أو التحويلات العينية. وسوف يتوقف اختيار الطريقة على حيوية السوق، وأفضليات المستفيدين، بما في ذلك مراعاة الاعتبارات الجنسانية.

64- وتماشياً مع قيادة **البرنامج** لمجموعة اللوجستيات العالمية ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، سوف يتولى **البرنامج** تخطيط الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها لضمان قدرتها على دعم أعمال الإغاثة التي تقوم بها الحكومة في حالة طوارئ من المستوى 3. وسيواصل العمل مع منظمات غير حكومية ومنظمات دينية لبناء القدرات والاستعداد.

تنفيذ الخطة

النهج

65- تسترشد هذه الخطة الاستراتيجية القطرية بالمبادئ التالية:

- *التحليل والمشاركة المستندة إلى أدلة*. سيستخدم **البرنامج** ميزته النسبية في التحليل لبناء فهم مشترك للأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي والتغذية. وسوف يتم تقاسم التقارير، والدراسات، والأطالس، ومجموعات البيانات بوصفها سلعاً عامة تمشياً مع دعم **البرنامج** لمبادرات الشفافية والبيانات المفتوحة، مع حماية البيانات والخصوصيات. وسيتم ذلك بالتعاون مع مكتب الأمن الغذائي وأصحاب المصلحة الآخرين لتوفير أساس متين للبرمجة ووضع السياسات.
- *المساعدة التقنية، وليس المعونة*. تمشياً مع طلب الحكومة إلى الأمم المتحدة، سوف تعتمد الخطة الاستراتيجية القطرية على المشورة السياسية، وتنمية القدرات، وتقاسم المعرفة بغية تحسين النُظم الحكومية، والمؤسسات، والبرامج التي تتصدى للجوع بصورة مستدامة.
- *التركيز على التغذية*. سوف يُصمم دعم **البرنامج** ويُنفذ بطريقة تحقق الحد الأقصى من الآثار التغذوية الإيجابية.
- *تعميم المنظور الجنساني*. ستُدرج الخطة الاستراتيجية القطرية التركيز على التحليل الجنساني ودور المرأة في جميع عناصره لضمان أن تضع التدخلات في اعتبارها الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء.
- *الحد من أخطار الكوارث*. على ضوء إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث، سوف يتضمن كل نشاط عناصر الحد من أخطار الكوارث.
- *التآزر*. سوف تُعطي الحصائل الاستراتيجية والأنشطة الأولوية لحالات التآزر. فالحصيلة الاستراتيجية 1، على سبيل المثال، ستساعد على وضع نُظم معلومات التغذية المطلوبة لدعم التقرير السنوي لأمانة حركة تعزيز التغذية، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وسوف يزيد النشاط 2 من إنتاج واستهلاك الأغذية المغذية بين أُسر صغار المزارعين. وسوف يصل النشاط الذي يشجِّع على الأغذية المتوازنة، إلى أطفال المدارس عن طريق النشاط 4.

66- وتشمل الابتكارات التشغيلية شراكة لأصحاب المصلحة العددين للتشجيع على استهلاك أغذية صحية متوازنة كجزء من حركة تعزيز التغذية. وسوف تستند الحركة إلى أحدث الأدلة المستمدة من البحوث والتدخلات التي تتصدى لسوء التغذية، وسوف تُجرِّب تقنيات للتأثير على الخيارات الغذائية لفئات ديمغرافية معيَّنة.

67- وتشمل التغييرات في النموذج التشغيلي **للبرنامج** وقف عمليات توزيع الأغذية المباشرة، وزيادة المشاركة مع الحكومات، والشراكات مع القطاع الخاص، والتي تنطوي على المزيد من الدعم المالي.

الشراكات

68- وفقاً لاستراتيجية البرامج للشراكات، سوف تعمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة لتحقيق هذه الحصائل الاستراتيجية. وتُعد الحكومة الشريك الرئيسي **للبرنامج**، وسوف توقِّع وزارة التخطيط الإنمائي الوطني على خطة عمل البرنامج القطري الخاصة بالحكومة. وسوف يقترن كل نشاط باتفاق للمشروع مع الوزارة أو الوزارات المعنية، بما في ذلك التنسيق بين وزارات الرفاه البشري والشؤون الثقافية، ووزارة الزراعة ووزارة الصحة، ووزارة التعليم، ووزارة المالية، والوكالة الوطنية لإدارة الكوارث، ولكن دون أن يقتصر عليها. وقد عملت هذه الجهات معاً بشأن الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية في إندونيسيا عام 2014، والذي استنارت به هذه الخطة الاستراتيجية القطرية، وبشأن المشاورات اللاحقة عن حافظة التعاون المقترحة **للبرنامج**.

69- وفي إطار الحصيلة الاستراتيجية 1، سوف يتعاون **البرنامج** مع وكالة الأمن الغذائي، وسوف يلتمس التعاون التقني مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومبادرة بيانات النبض العالمي للأمين العام للأمم المتحدة.

70- وفي إطار الحصيلة الاستراتيجية 2، سوف يتعاون **البرنامج** مع: 1) وزارات الصحة والتعليم والتخطيط الإنمائي؛ 2) وأمانة حركة تعزيز التغذية، وشبكة أعمال حركة تعزيز التغذية، والجهات المانحة لحركة تعزيز التغذية وشبكات الأمم المتحدة، واليونيسف؛ 3) ومنظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية والدولية، والمنظمات الإعلامية. وقد تطلب وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدة **البرنامج** لتحسين الحصائل التغذوية لبرنامج الحماية الاجتماعية.

71- وفي إطار الحصيلة الاستراتيجية 3، سيواصل **البرنامج** تعاونه مع الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات. وسوف يساعد التنسيق مع الفريق القطري الإندونيسي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والوكالة الإنسانية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث التابع للولايات المتحدة الأمريكية على تدنية الازدواج. وسيواصل **البرنامج** دعم مجموعة اللوجستيات الوطنية، ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ.

المترتبات بالنسبة للمكتب القطري

72- تستند هذه الخطة الاستراتيجية القطرية إلى البرامج السابقة **للبرنامج**، ومشاركة محسَّنة في تنمية القدرات على المستوى الوطني ومستوى الولايات والمقاطعات مسترشدة باستراتيجية شاملة.

73- وسوف يلزم أن يكون **البرنامج** مرناً وقادراً على تلبية احتياجات الحكومة كلما نشأت في سياق التنمية السريعة. وسوف يستعين بدراية فنية من المقر والمكاتب الإقليمية عند الحاجة.

74- واستعداداً لتنفيذ البرنامج القطري 200914 (2016-2020)، قام المكتب القطري بإعادة هيكلة نُبذات الموظفين لضمان أن يكون موظفوه قادرين من الناحية التقنية على مشاركة النظراء الحكوميين والقطاع الخاص.

الموارد اللازمة للنتائج

75- تستند هذه الخطة الاستراتيجية القطرية إلى ميزانية بحد أدنى قدرها 11.95 مليون دولار أمريكي على مدى أربع سنوات. وسوف يُحدِّد استعراض في منتصف المدة ما إذا كانت الأموال متاحة لمواصلة البرامج. وسوف تُلتمس موارد من الحكومة والقطاع الخاص.

76- ويشير الجدول 1 إلى تكلفة كل حصيلة استراتيجية

الجدول 1: ميزانية الحافظة القطرية (بآلاف الدولارات الأمريكية)					
	السنة الأولى (2017)	السنة الثانية (2018)	السنة الثالثة (2019)	السنة الرابعة (2020)	المجموع
الحصيلة الاستراتيجية 1	591	689	694	704	**2 678**
الحصيلة الاستراتيجية 2	1 050	1 171	1 174	1 185	**4 580**
الحصيلة الاستراتيجية 3	1 035	1 207	1 216	1 234	**4 692**
المجموع	**2 676**	**3 067**	**3 084**	**3 123**	**11 950**

ملحوظة: تشمل الأرقام تكاليف الإدارة (تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة).

77- وتضع استراتيجية تعبئة الموارد لهذه الخطة الاستراتيجية القطرية في اعتبارها قيود التمويل في البلدان المتوسطة الدخل، وخاصة إندونيسيا. وقد انخفض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من 1.05 مليار دولار أمريكي في عام 2009 إلى 53 مليون دولار أمريكي في عام 2013. ولم يتسلَّم البرنامج القطري 2012-2015 إلاّ 40 في المائة من ميزانيته البالغة 45 مليون دولار أمريكي.

78- وساهم مانحو القطاع الخاص بأكبر نصيب من التمويل في البرنامج القطري 2012-2015 - خمسة ملايين دولار أمريكي من مجموع 18 مليون دولار أمريكي (انظر الجدول 2). وكانت المساهمات أساساً لبرامج التغذية المدرسية وتغذية الأم والطفل، والدعوة لسياسات من أجل زيادة هذه البرامج.

الجدول 2: المساهمات في مكتب البرنامج في إندونيسيا، (2012-2015) (بآلاف الدولارات الأمريكية)					
الجهة المانحة	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**المجموع**
أستراليا	0	0	928	0	**928**
إندونيسيا	0	2 820	0	0	**2 820**
اليابان	689	550	710	0	**1 949**
القطاع الخاص	2 828	908	1 025	454	**5 215**
الولايات المتحدة الأمريكية	0	1 250	694	500	**2 444**
البنك الدولي	550	0	0	0	**550**
مصادر متعددة الأطراف ومبالغ مُرحلة	911	0	3 139	0	**4 050**
المجموع	**4 978**	**5 528**	**6 496**	**954**	**17 956**
متطلبات الفترة 2012-2015	11 187	10 949	11 268	11 155	**44 559**

79- وتضمَّن دعم الحكومة لعمليات **البرنامج** التزاماً بتقديم 2.8 مليون دولار أمريكي للنقل البري والتخزين والمناولة وتكاليف محلية أخرى كجزء من خطة عمل البرنامج القطري 2012-2015، ولكن خللاً إجرائياً منع تحويل المبلغ بالكامل. وقد أكدت وزارة التخطيط الإنمائي استعداد الحكومة لمناقشة التمويل المشترك لأنشطة الأمم المتحدة ذات الأولوية العالية. ولم يُنفِّذ **البرنامج** سوى الأنشطة التي تبدي الحكومة استعدادها لدعمها ماليا. ويجري البحث عن آلية قانونية لتمكين الحكومة من تمويل أنشطة **البرنامج**، ولكن الحكومة ستقوم في نفس الوقت بما يلي: 1) تقديم تمويل نظير كبير مع التزام بتغطية نفقات الحكومة لمشروع يتلقى تمويل من **البرنامج**؛ 2) التماس أموال من شركاء تقليديين في التنمية لنصيب **البرنامج** في الأنشطة المشتركة. وسوف تُحدِّد أولويات الأنشطة وتنفذ حسب توافر التمويل الحكومي والتمويل الخارجي التكميلي.

إدارة الأداء والتقييم

80- تجري دراسة لخط الأساس ويجري إنشاء آليات للرصد والتقييم من أجل قياس آثار الخطة الاستراتيجية القطرية، لتشمل إطار النتائج المؤسسية الجديد.[14] وسوف تُعدَّل الخطة الاستراتيجية القطرية عند الحاجة بناءً على الأدلة المتوفرة اثناء التنفيذ.

81- وستستمر الخطة الاستراتيجية القطرية من عام 2017 إلى عام 2020 للتواؤم مع خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل وإطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية للفترة 2016-2020. وسوف يبين استعراض منتصف المدة التسويات المطلوبة، وما إذا كانت تتاح أموال كافية.

82- وتبيَّن من تقييم **البرنامج** القطري للفترة 2009-2013 أن آليات الإبلاغ المؤسسي الخاصة **بالبرنامج** لم ترصد التقدم الكامل والإنجازات في تنمية القدرات. وبدعم من المكتب القطري والمقر، يضع المكتب القطري خطة للرصد والتقييم تستند إلى إطار النتائج المؤسسية. وسوف يقدِّر **البرنامج** والحكومة الحاجة إلى أنشطة لتنمية القدرة المؤسسية وقياس الآثار الطويلة الأجل على القدرة الوطنية والقدرة على الاستجابة.

83- وسوف ترصد موارد في ميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية لإدارة الأداء، والرصد والتقييم. وسوف يتم تصنيف مؤشرات النواتج، كلما أمكن، حسب نوع الجنس ومراعاتها في التحليلات.

إدارة المخاطر

البرنامجية

84- اتضح من التجربة أثناء البرنامج القطري 200245 (2012-2015) أن الدراسات الإحصائية، وخاصة عن التغذية، يجب مراقبتها بصورة وثيقة لتمكين **البرنامج** والحكومة من استخلاص نتائج من تنفيذ المشروع. وللتخفيف من هذا الخطر، سوف تُلتمس شراكات مع مؤسسات دولية، وسوف يشارك موظفو **البرنامج** التقنيون في جميع مراحل التصميم، وجمع البيانات وتحليلها وإبلاغها.

المؤسسية

85- هناك خطر يتمثل في أن الخطة الاستراتيجية القطرية لم تحصل على موارد كافية، تضمن لها الاستمرار. فالتغييرات في الحكومة، أو المعدل الكبير لتبادل موظفي الحكومة، خاصة على المستوى دون الوطني، يمكن أن يقلل من فعالية تنمية القدرات.

86- ويُقترح تدبيران للتخفيف: 1) سوف تكون هناك متابعة لإيجاد أساس قانوني لكي تساهم الحكومة في أنشطة **البرنامج**؛ 2) ولن يُنفذ **البرنامج** سوى الأنشطة التي تحصل على تمويل.

السياقية

87- يؤدي تعاون **البرنامج** مع الحكومة من أجل تحسين الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها إلى تخفيف المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية. ويرصد **البرنامج** أيضاً استعداده للاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3. وقد تتسبب عدة عوامل مناخية واقتصادية في تقلب أسعار الأغذية أثناء الخطة الاستراتيجية القطرية؛ ويعمل **البرنامج** مع مكتب رئيس الجمهورية ووكالة الأمن الغذائي لضمان استجابة سريعة للأثار المحتملة على الأمن الغذائي. ولا يتوقع عمليات توزيع مباشرة للأغذية، ولذلك فإن الأثار على عمليات **البرنامج** ستكون محدودة.

المخاطر الأمنية

88- لم يكن هناك أي تغيير كبير في بيئة الأمن.

(14) WFP/EB.2/2016/xxx.

الملحق الأول: الإطار المنطقي

الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، والتغذية المحسَّنة، وتعزيز الزراعة المستدامة

خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل، 2015-2019

أبعاد التنمية الثلاثة هي: التنمية البشرية، بما في ذلك التغذية المتعلقة بالصحة؛ 2) وتنمية القطاع الأوَّلي، بما في ذلك السيادة الغذائية؛ 3) والبُعد الإقليمي وبُعد التكافؤ بهدف التخفيف من وطأة الفقر والتنمية في المناطق النائية.

وتنفذ خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل عن طريق خطط عمل قطاعية لتنسيق الأنشطة بين أصحاب المصلحة والمكاتب الحكومية؛ ولتشمل خطط عمل وطنية للأغذية والتغذية (خطة عمل وطنية للأغذية والتغذية)، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ (خطة عمل وطنية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ) والكوارث (خطة عمل وطنية للحد من أخطار الكوارث).

الأمن الغذائي في خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل له خمسة أهداف: 1) زيادة الإنتاج؛ 2) واستقرار الأسعار؛ 3) وتحسين رفاه المزارعين؛ 4) والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي؛ 5) وتحسين التنوع الغذائي.

تُعد التغذية توجهاً سياسياً في برنامج التعجيل بتحسين التغذية التابع لخطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل؛ والغايات هي: 1) تخفيض انتشار نقص الوزن من 19.6 في عام 2013 إلى 17 في عام 2019؛ 2) وتخفيض التقزم بين الأطفال دون سن عامين من 32.9 في عام 2013 إلى 28 في عام 2019.

يشمل الحد من اخطار الكوارث في خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل: 1) استيعاب الحد لأخطار الكوارث على المستويين الوطني ودون الوطني؛ 2) والحد من التعرض للكوارث؛ 3) وزيادة قدرات الحكومة والحكومات المحلية والمجتمع المدني على إدارة الكوارث؛ وهذا يشمل تطوير مراكز للوجستيات في كل منطقة حتى يمكن الوصول إلى المناطق النائية.

حصائل إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الحصيلة 1: تخفيض الفقر، وتنمية مستدامة متكافئة، وسُبل كسب العيش، وعمل لائق، مجالات التركيز: الزراعة، والتنمية الصناعية، والأمن الغذائي؛ 2) والحماية الاجتماعية لتخفيض الفقر.

الحصيلة 2: الحصول المتكافئ على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية. مجالات التركيز: 1) الحماية الاجتماعية – التأمين، والأمن الاجتماعي؛ 2) واستجابة متعددة القطاعات لسوء التغذية؛ 3) والتثقيف.

الحصيلة 3: الاستدامة البيئة وتعزيز الصمود في مواجهة الصدمات. مجالات التركيز: 1) التخفيف من آثار تغيُّر المناخ؛ 2) وإدارة الكوارث.

الحصيلة الاستراتيجية 1 تخفيض انعدام الأمن الغذائي الشديد بنسبة 1 في المائة سنويا، وإعطاء الأولوية لسكان المناطق الأكثر تعرضاً باستخدام نهج يتسند إلى الأدلة (*يرتبط بفئة الحصيلة 4-2*)	**النتيجة الاستراتيجية 4 للبرنامج** بحلول عام 2030، تصبح نُظم الأغذية مستدامة وتستخدم ممارسات قادرة على الصمود وتساعد على الاحتفاظ بالنُظم الإيكولوجية؛ وتعزيز القدرات للتكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ، والطقس الشديد، والكوارث؛ وتحسين نوعية الأراضي والتربة بصورة تدريجية. (*الغاية 2-4 من أهداف التنمية المستدامة، والهدف الاستراتيجي 3*).
الناتج 1-1: جمع البيانات الوطنية ودون الوطنية عن الأمن الغذائي والتغذية وتحسين نُظم التحليل (*مرتبط بفئة النواتج جيم*).	**الافتراضات** • تواصل وكالة الأمن الغذائي تخصيص أموال لرصد اتجاهات الأمن الغذائي، وخاصة أسعار الأغذية.
الحصيلة الاستراتيجية 2 تعتمد نسبة متزايدة من المستهلكين الإندونيسيين أغذية أكثر توازناً مما يمكِّن إندونيسيا من تلبية غايتها الخاصة بنمط التغذية المرغوبة وهو 92.5 بحلول عام 2019 (*مرتبط بفئة الحصيلة 2-1*).	**النتيجة الاستراتيجية 2 للبرنامج** بحلول عام 2030 لا يوجد من يعاني من سوء التغذية، وبحلول عام 2025 تتحقق الغايات المتفق عليها دولياً بشأن التقزم والهزال بين الأطفال (*الغاية 2-2 من أهداف التنمية المستدامة، الهدف الاستراتيجي 2*).
الناتج 2-1: حملات ترويجية خاصة عن الأغذية المتوازنة توجه للسكان بصورة مناسبة (ترتبط بفئة النواتج هاء) **الناتج 2-2:** برامج وطنية للحماية الاجتماعية مصممة لتحسين الحالة التغذوية للمستفيدين منها (*مرتبطة بفئة النواتج باء*) **الناتج 2-2:** برامج وطنية للحماية الاجتماعية معتمدة على الأغذية للسكان المعرَّضين تغذوياً (*مرتبطة بفئة النواتج باء*)	**الافتراضات** • تواصل حركة تعزيز التغذية تشجيع مفهوم الآلف يوم الأولى؛ يقدِّم مانحو حركة تعزيز التغذية وشبكات أعمال الأمم المتحدة مساهمات مالية. • تخصص وزارتا الصحة والتعليم أموالاً لتنشيط التغذية المدرسية

الملحق الأول: الإطار المنطقي	
الحصيلة الاستراتيجية 3 سوف تتحسَّن قدرة إندونيسيا اللوجستية في حالة الطوارئ للاستجابة للكوارث في الوقت المناسب وبطريقة منسقة (*مرتبطة بفئة الحصائل 1-3).*	
الناتج 3-1: مراكز اللوجستيات مصممة وتدار وتعمل على نحو صحيح (*مرتبطة بفئة النواتج جيم)*	**النتيجة الاستراتيجية 1 للبرنامج** بحلول عام 2030، يحصل جميع السكان، وخاصة الفقراء والمعرَّضون على أغذية كافية ومغذية ومأمونة طوال العام (*الغاية 2-1 من أهداف التنمية المستدامة، والهدف الاستراتيجي 1).*
الناتج 3-2: تحسين الشبكة الوطنية للإمدادات الإنسانية (*مرتبط بفئة النواتج جيم*)	**الافتراضات** • تخصص الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث تمويلاً لتصميم وبناء وإدارة ستة مراكز إقليمية للوجستيات.
الناتج 3-3: البرنامج على استعداد لدعم أعمال الإغاثة الحكومية في حالة طوارئ من المستوى 3 (*مرتبط بفئة النواتج حاء)*	
النتائج الشاملة الشراكات: تنسيق تدخلات المساعدة الغذائية وتطوير شراكات ورعايتها الاعتبارات الجنسانية: تحسين المساواة بين الجنسين	

الملحق الثالث

التعرض لانعدام الأمن الغذائي في عام 2015

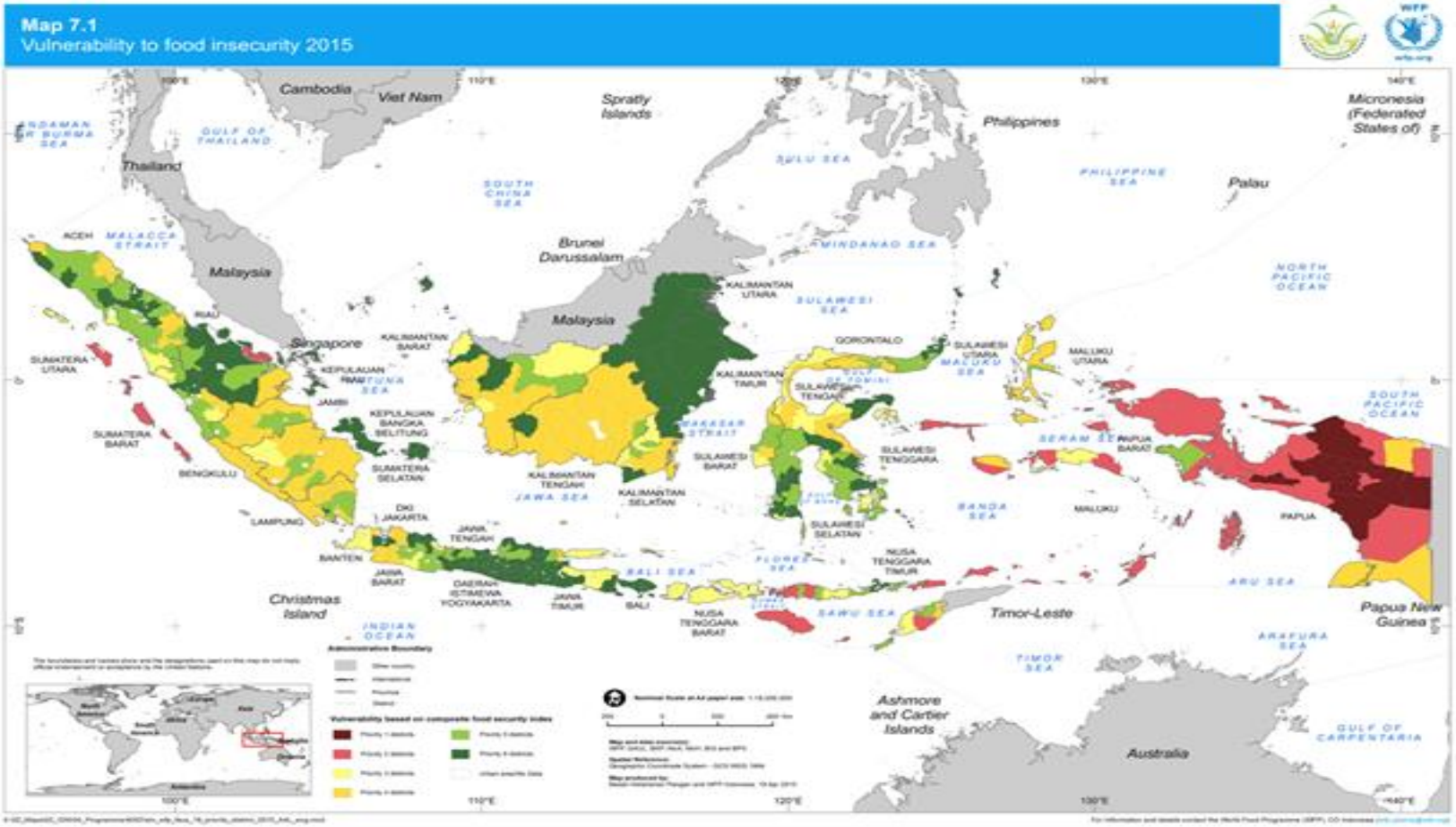

إن الإشارات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعبر بأي حال من الأحوال عن موقف برنامج الأغذية العالمي بشأن المركز القانوني أو حدود أو تخوم لأي بلد أو أرضٍ أو مدينة أو منطقة.